

تصعيد سعودي متدرج لترحيل الوافدين اليمنيين من المملكة

التغيير

يصعد نظام آل سعود ، بشكل متدرج من إجراءاته لترحيل الوافدين اليمنيين المقيمين المملكة الذين لجأوا إليها من جحيم الحرب التي تسببت بها منذ نحو سبع سنوات.

وأقدم نظام آل سعود ، خلال الأسابيع الماضي، على وقف عقود عمل مئات الأكاديميين والمهنيين في مناطق جنوبي المملكة.

وأثارت خطوة المملكة بترحيل الوافدين غضب اليمنيين الذين يواجهون حاليا مصيرا مجهولا بعدما أنهكت الحرب، بلدهم الفقير.

وفي خطوة جديدة، عبر وافدين يمينيين في المملكة تحدثوا لـ"التغيير" عن غضبهم من قرار جديد بحقهم تمثل: بوقف تحديث جواز السفر لفئة المقيمين اليمنيين.

وتساءل هؤلاء حول أهداف نظام آل سعود من قراراته الجديدة الرامية إلى ترحيل الوافدين إلى البلد المنكوب الحرب والحصار والفقر والأمراض.

ومنذ تموز/ يوليو، وآب/ أغسطس الجاري، بدأت الجامعات في محافظات الباحة وجازان ونجران وعسير جنوب المملكة إنهاء عقود جميع الأكاديميين اليمنيين بشكل خاص، دون غيرهم من الأجانب.

وبحسب مصادر يمنية فإن القرار لم يقتصر على محافظات الجنوب، بل تم إنهاء عقود أكاديميين آخرين في جامعات الرياض.

ونشر العديد من العمال اليمنيين في المملكة منشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ذكروا فيها أنهم تلقوا إشعارات من السلطات بإنهاء التعاقد معهم بدون سابق إنذار، وضرورة إنهاء أعمالهم خلال ثلاثة أشهر.

ويتضمن ذلك إلغاء عقود مساكنهم المستأجرين فيها، وترحيل من لم يستطع الحصول على عقد عمل في مناطق أخرى بعيداً عن هذه المناطق الجنوبية.

ونددت منظمة سام للحقوق والحريات باتخاذ نظام آل سعود إجراءات تمييزية ضد اليمنيين بإلغاء عقود العاملين منهم في المناطق الجنوبية للمملكة.

وقالت المنظمة إنها تنظر بقلق واستغراب شديدين لقرار المملكة بإلغاء عقود العمالة اليمنية في المناطق الجنوبية خلال أشهر دون ارتكابهم أية مخالفة.

وأكدت أن ذلك القرار يستند إلى أبعاد سياسية خاطئة ويحمل دلالات تمييزية غير مقبولة، داعية السلطات إلى التراجع عن قرارها لما يشكله من مخالفة واضحة لقواعد القانون الدولي.

وبيّنت المنظمة أن تبعات القرار الحالي في حال تم تطبيقه، سيعني مزيداً من الأشخاص الذين يفقدون مصدر رزقهم في وقت تشهد فيه اليمن تراجعاً حاداً في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وهو ينذر باحتمالية وقوع أزمة جديدة بعد ترحيل أولئك العمال لا سيما وأن معظم عوائلهم تعتمد عليهم بشكل أساسي في الحصول على المتطلبات الأساسية.

ولفتت "سام" إلى أن الروابط التاريخية التي تربط مناطق جازان ونجران الحدودية مع اليمن ذات روابط كبيرة مشيرة إلى روابط القرابة بين القبائل والمناطق الجنوبية في المملكة إضافة للعادات المشتركة بين السكان.